

أضواء البيان

@ 91 @ فلم ينه اﻻ المسلمون عن برهم والإقسط إليهم ، وقسم غير مسالم يقاتل المسلمين ويخرجهم من ديارهم ويظاهر على إخراجهم ، فنهى اﻻ المسلمون عن موالاتهم ، وفرق بين الإذن بالبر والقسط ، وبين النهي عن الموالات والمودة ، ويشهد لهذا التقسيم ما في الآية الأولى من قرائن ، وهي عموم الوصف بالكفر ، وخصوص الوصف بإخراج الرسول وإياكم . . . ومعلوم أن إخراج الرسول صلى اﻻ عليه وسلم والمسلمين من ديارهم كان نتيجة لقتالهم وإيذائهم ، فهذا القسم هو المعنى بالنهي عن موالاته لموقفه المعادي لأن المعاداة تنافي الموالات . . .

ولذا عقب عليه بقوله تعالى : { وَمَنْ يَتَوَلَّهِمْ فَأُوَلَّاءُ لَهُمْ } الطَّالِمُونَ { فأى ظلم بعد موالات الفرد لأعداء أمته وأعداء اﻻ ورسوله . . . أما القسم العام وهم الذين كفروا بما جاءهم من الحق لكنهم لم يعادوا المسلمين في دينهم لا بقتال ولا بإخراج ولا بمعاونة غيرهم عليهم ولا ظاهروا على إخراجهم ، فهؤلاء من جانب ليسوا محلاً للموالات لكفرهم ، وليس منهم ما يمنع برهم والإقسط إليهم . . . وعلى هذا فإن الآية الثانية ليس فيها جديد بحث بعد البحث المتقدم في أول السورة ، وبقي البحث في الآية الأولى ، ومن جانبين : الأول : بيان من المعنى بها ، والثاني : بيان حكمها ، وهل هي محكمة أم نسخت . . . وقد اختلفت أقوال المفسرين في الأمرين ، ولأهمية هذا المبحث وحاجة الأمة إليه في كل وقت ، وأشد ما تكون في هذا العصر لقوة تشابك مصالح العالم وعمق تداخلها ، وترايط بعضه ببعض في جميع المجالات ، وعدم انفكاك دولة عن أخرى مما يزيد من وجوب الاهتمام بهذا الموضوع . . .

وإني مستعين اﻻ في إيراد ما قيل فيها ، ثم مقدم ما يمكن أخذه من مجموع أقوال المفسرين ، وكلام الشيخ رحمة اﻻ عليه . . .

القول الأول إنها منسوخة ، قال القرطبي عن أبي زيد أنها كانت في أول الإسلام زمن الموادة وترك الأمر بالقتال ثم نسخت قيل بآية : { فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ } قاله قتادة . . .